Arabe 14/12/10 9:59 Page 3

دفاتر التخطيط

العدد 33 • يناير–فبراير 2011

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

إيلو 31-3، سكتور 16، حي الرياض
الهاتف: 04 69 57 37 05
الفاكس: 02 69 57 37 05
ص.ب. 178 الحي الإداري الرباط، المغرب

الرئيس
أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير
أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية
مصطفى أفقير
عبد الحق علالات
جمال بورشاشن
محمد ادويدش
علي العقاوي
مراد گرواني
عبد الرحمان حواش
أحمد ابراهيمي
عبد اللطيف الفراخ
عبد العزيز معلمي
محمد تعموتي

الناشر
المركز الوطني للتوثيق
الهاتف: 32 10 77 37 05
84 09 77 37 05
08 30 77 37 05
الفاكس: 34 31 77 37 05
أگدال، الرباط

الإيداع القانوني
2004/139

منشورات
المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني:
cahiersduplan@hcp.ma
الموقع الإلكتروني:
www.hcp.ma

إنجاز
بابل كوم
الهاتف: 74 92 77 37 05
الفاكس: 31 03 77 37 05
أگدال، الرباط

المطبعة
المعارف الجديدة
الهاتف: 08/09 47 79 37 05

محتويات العدد

■ **الحركية المدرسية بين الأجيال**

عبد القادر طيطو

■ **إمكانات الإنتاج والفجوة في الناتج : معطيات سنوية متعلقة بالاقتصاد المغربي**

أحمد أولاد الفقير

■ **الفلاحة المطرية في المغرب في ظل اختلال قياسي كوني : أي إستراتيجيات للملاءمة أمام ندرة الموارد المائية؟**

بوشعيب لمغاري

■ **تدبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب**

محمد حازم

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.

Arabe 14/12/10 9:59 Page 4

ملخص حول موضوع :

الحركية المدرسية بين الأجيال

بقلم عبد القادر طيطو، م.س.ت.

يعتبر التكوين عنصرا أساسيا في الحركية الاجتماعية وفي الحد من الفوارق، باعتبار أنه يمكن من الحصول على الكفاءات الضرورية والممهدة لاحتلال مواقع اجتماعية متقدمة في السلم الاجتماعي ومناصب مهنية مهمة في النسيج الاقتصادي. وتشكل دراسة الحركية المدرسية جانبا مهما في السلسلة المكونة للحركية الاجتماعية، حيث تمكن من تحديد العوامل المساهمة في حركية الأفراد بين مختلف مستويات التمدرس من جيل لآخر. اعتمادا على مستوى تكوين الآباء، فإنه يمكن قياس إلى أي حد تمكن الأبناء من تحسين مستواهم التكويني. كما تمكن هذه المقاربة من قياس الحركة الصاعدة والنازلة في سلم مستويات التعليم بين الأجيال.

في هذا الإطار، تمكن هذه الدراسة من التعرف على إنجازات المغرب في ميدان ولوج التمدرس وتحسين مستويات تكوين السكان وتحليل هذا المكون للحركية المدرسية بالاعتماد على مقارنة المستويات التربوية للآباء وأبنائهم البالغين 20 سنة وما فوق ■

Arabe 14/12/10 9:59 Page 5

ملخص حول موضوع :

إمكانات الإنتاج والفجوة في الناتج

معطيات سنوية متعلقة بالاقتصاد المغربي

بقلم أحمد أولاد الفقير، م.س.ت.

إن تقييم حالة الاقتصاد يعتمد على تتبع وتحليل العديد من المؤشرات الاقتصادية وذلك من أجل فهم وتلخيص الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد. ومن بين هذه المؤشرات، نجد مؤشر «إمكانيات الإنتاج وفجوة الناتج».

لحساب هذا المؤشر، هناك العديد من الطرق التي يمكن تقسيمها إلى قسمين : الطريقة الإحصائية والطريقة الاقتصادية.

فالطريقة الإحصائية تنطلق من خلال المعطيات السابقة (أو التاريخية) للمجمل الإقتصادي (الناتج الداخلي الخام)، بينما الطريقة الاقتصادية ترتكز على تبني دالة للإنتاج تلخص الطريقة التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج (اليد العاملة والرأسمال) في إقتصاد بلد ما.

يتطرق هذا الموضوع إلى طريقة هودريك–بريسكوت كنموذج للطريقة الإحصائية، بينما يتطرق لدالة كوب–دوغلاس كنموذج للطريقة الاقتصادية. وقد أخذنا الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009 لحساب هذه المؤشرات، لأن دالة كوب–دوغلاس تعتمد على عامل الشغل والرأسمال. لكن المعطيات الإحصائية المتعلقة بالشغل غير متوفرة في المغرب قبل سنة 1999، حيث كان ينجز بحث حول التشغيل في الوسط الحضري فقط.

وإذا كانت طريقة هودريك–بريسكوت قد أعطت ما كان منتظرا منها، فإن طريقة كوب–دوغلاس لم تجب عن التساؤلات المطروحة. وهكذا، فاعتمادا على طريقة هودريك–بريسكوت، فإن الناتج الداخلي الخام بالمغرب قد فاق إمكانياته في بعض السنوات (2,3% سنة 1999) بينما لم يصل إلى الإمكانيات المتاحة في سنوات أخرى (1,8% – سنة 2005).

كما أن نسب النمو المحصل عليها بفضل الطريقتين تعرف تفاوتا، بحيث أعطت طريقة هودريك–بريسكوت نسبة نمو متوسطة تقدر بـ 4,9%، بينما أعطت طريقة دالة الإنتاج كوب–دوغلاس نسبة نمو تقدر بـ 4,1% ■

Arabe 14/12/10 9:59 Page 6

ملخص حول موضوع :

الفلاحة المطرية في المغرب في ظل اختلال قياسي كوني

أي إستراتيجيات للملاءمة أمام ندرة الموارد المائية؟

بقلم بوشعيب لمغاري، م.س.ت.

إن ارتفاع حرارة المناخ أصبح اليوم حقيقة واقعية، ولا يحتمل أي مجال للشك علميا. فمجمل البراهن تسمح باستنتاج أن الإنبعاثات الغازية هي السبب الأصلي لهذه الظاهرة. وفي غياب سياسة الحد منها، فإن آثارها ستنعكس على مجموع الكرة الأرضية لتصبح تهديدا حقيقيا لجميع البشرية. ويعتبر الماء والفلاحة في قلب هذه الإشكالية.

والمغرب، رغم أن انبعاثاته الغازية شبه منعدمة على الصعيد الكوني، فإنه يتأثر بشكل كبير بظاهرة التغير المناخي. وتظهر السيناريوهات المناخية المستقبلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مدى هشاشة بلادنا تجاه التغيرات المناخية، وفي مقدمتها مشكل ندرة الماء. فالحاجيات سوف تتزايد في البلاد في حين ستقل الموارد أكثر من المتوقع. إن حجم وتعقد هذه الإشكالية يفرض ضرورة إعادة التفكير كليا في السياسات المرتكزة على تدبير العرض والاهتمام أكثر بتدبير الطلب.

والفلاحة المطرية التي يرتبط نشاطها جوهريا بالمناخ، سوف تتأثر أكثر بالعجز المائي. ولمواجهة هذا التحدي، يجب على المغرب إرساء فلاحته على أسس بيئية زراعية، تسمح باعتبار وجوب التدبير المستدام للموارد الطبيعية والتثمين الأفضل لمياه الأمطار. كما يتعين عليه أيضا اغتنام الفرص التي يتيحها انفتاح اقتصاده على الخارج، والمساهمة كطرف في «تجارة الماء المفترضة» باستيراد الماء في صيغة الحبوب. كما يمكنه أيضا الحث على تطوير العادات الغذائية نحو استهلاك المنتوجات المحلية عوض تلك المرتكزة على الحبوب.

وسيتعين على المغرب مواجهة تحد آخر يتمثل في تحسين ظروف معيشة الفلاحين الذين سيتخلون عن زراعة الحبوب. وتجد هذه الإشكالية حلها في تبني نموذج جديد للتنمية الترابية تأخذ بعين الاعتبار البوادي والمدن. ■

Arabe 14/12/10 9:59 Page 7

ملخص حول موضوع :

تدبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب

بقلم محمد حازم، م.س.ت.

يعرف العالم تحولات عميقة تزيد من حدتها صيرورة العولمة والتغيرات المناخية والتطورات الديموغرافية. لمواجهة الإكراهات الناجمة عن هذه التحولات، يستوجب إعادة النظر في طرق ومناهج إعداد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية قصد مزيد من الاستباقية.

المغرب الذي اختار الاندماج في العولمة، لازال يعاني من عدة اختلالات ومخرج في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تزيد من حدتها رهانات الانتقال المتعدد الأبعاد الذي يعيشه المجتمع المغربي (انتقال ديموغرافي، اقتصادي، مجتمعي وسياسي).

رغم الوعي بهذه التحديات والرهانات، وبالرغم من المجهودات المبذولة، لم يستطع المغرب وضع قاطرة التنمية على سكة الانبثاق الاقتصادي والاجتماعي، حيث يبقى السؤال مطروحا حول ما العمل لوضع البلد داخل دائرة التنمية المستدامة؟ مما يحيلنا على سؤال آخر متعلق بالمنهج المناسب لقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يصبح هذا السؤال ذا أهمية قصوى حين نقف على المقاربات المتبعة من طرف السلطات العمومية في مجال تدبير التنمية خلال السنوات الأخيرة، حيث أنه بعد التخلي عن المخطط الشمولي كأداة لقيادة وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على بلورة مخططات قطاعية ومشاريع مهيكلة. غير أن قراءة موضوعية لهذه المقاربة الجديدة وكذا لتجربة التخطيط الشمولي، تبرز أن تدبير وحكامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب يعاني من ضعف الاندماج والانسجام، وعدم فعالية المقاربة التشاركية التي تتوخى إشراك الفاعلين في مسلسل التنمية.

للمساهمة في النقاش الدائر حول مدى نجاعة المقاربة الحالية لتدبير التنمية، تقدم هذه الورقة نظرة موجزة لتجربة التخطيط مع التذكير ببعض نواقصه، ثم تتطرق إلى خصوصيات ومكونات المقاربة الجديدة مع التركيز على إشكالية الانسجام التي تحد من فعاليتها، للوصول إلى استنتاج مفاده أن المغرب يحتاج إلى إطار مؤسساتي يقوم بتأمين الانسجام المطلوب بين كافة مكونات الاستراتيجية الوطنية من جهة وبين كافة المتدخلين سواء في القطاع الخاص أو العام أو المجتمع المدني. كما تخلص الورقة إلى ضرورة تنمية خبرة وطنية في ميدان الدراسات المستقبلية والاستراتيجية وخلق وحدات للبحث والتحليل في هذا المجال داخل القطاعات العمومية. ■